



مركز شؤون المرأة - غزة  
Women's Affairs Center - Gaza

## ورقة بحثية حول

مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية ودورها في عملية إعادة الاعمار في غزة

اعداد الباحث

عبد المنعم رمضان الطهراوي

2021

## جدول المحتويات

#	الموضوع	الصفحة
1	ملخص تنفيذي	3
2	مقدمة	5
3	المفاهيم الرئيسية	7
4	منهجية اعداد الورقة البحثية	8
5	واقع المشاركة السياسية	9
6	واقع مشاركة النساء في لجان إعادة الاعمار	11
7	التحليل البيئي لواقع مشاركة النساء في لجان إعادة الاعمار	14
8	النتائج والتوصيات	16
9	النتائج	17
10	التوصيات	18
11	المراجع	20

## ملخص تنفيذي

تشكل قضية المشاركة السياسية للنساء في فلسطين تحدي كبير امام نضالات المجتمع المدني الفلسطيني والناشطات والناشطين في مجال تعزيز دور المرأة السياسي على كافة الأصعدة، وعلى الرغم من تحقيق العديد من النجاحات على اصعدة مختلفة في مسيرة النضال من أجل تعزيز العدالة و المساواة في المشاركة السياسية و مجالات أخرى تتعلق بحقوق المرأة، الا ان واقع الحال ما زال يدل على الفجوات الكبيرة في مجال الحقوق بشكل عام ، والمشاركة السياسية مجال الورقة البحثية بشكل خاص، حيث سلطت الورقة الضوء على واقع المشاركة السياسية من ناحية ، وتقديم رؤية تحليلية للواقع قائمة على ربط الواقع بالرؤى المستقبلية للجهات الحكومية و الاهلية و الأممية من ناحية أخرى، حيث خلصت الورقة الي مجموعة من النتائج والتوصيات تتمثل بالنقاط التالية:

سيطرة الفكر الذكوري على تفكير وممارسات الحكومات المتعاقبة لاسيما في نمطية الصورة اتجاه أدوار النساء . وتباطؤ في تنفيذ الالتزامات والتعهدات الدولية اتجاه زيادة مشاركة النساء في كافة مراحل النزاعات لاسيما ما بعد النزاعات، الإنعاش المبكر، التعافي وإعادة الاعمار وفق القرار 1325، تباطؤ الحكومة في إعادة موائمة القوانين الوطنية بما يضمن الوفاء بالتزاماتها الدولية اتجاه حقوق النساء.. اما وزارة شؤون المرأة الجهة القادرة على رسم وتنفيذ السياسات فما زال دورها ضعيف في محافظات غزة بسبب الانقسام والمضايقات من قبل حكومة غزة. على الرغم من الدور الجاد للوزارة في بناء منظومة معرفية فيما يخص القرار 1325، من خلال التخطيط الاستراتيجي للعمل في توطينه، وتفعيل ركائزه الأربعة على قدم المساواة، لاسيما المشاركة والإنعاش المبكر، وظهرت نتائج هذا العمل من خلال قرار الحكومة الأخير بإدراج سيدتين في لجنة إعادة اعمار غزة بعد عدوان 2021.

ومن ناحية أخرى شكل ضعف التنسيق مع المنظمات الاهلية في شطري الوطن نتيجة الانقسام، ضعف لدور المنظمات الاهلية في تشكيل لوبي ضاغط على الحكومة لزيادة مستويات المشاركة السياسية، حيث اقتصر دورها على عمليات الضغط والمناصرة، وغياب القدرة على التأثير في السياسات في الكثير من الأحيان. اما فيما يخص الأدوار المطلوبة من المؤسسات الأممية فغياب دورها الضاغط على الجهات الحكومية لتفعيل التزاماتها الدولية اتجاه القرارات الدولية لاسيما القرار 1325 هو السمة الظاهرة على دورها، حيث يقتصر دورها على التمويل وتقديم الدعم الفني واللوجستي لإعادة الاعمار.

### وقد خلصت الورقة الي مجموعة من التوصيات جاءت كالتالي:

العمل على رفع نسبة مشاركة المرأة بما لا يقل 30% في كافة ميادين الحياة العامة وذلك استناداً الي قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية. مع العمل الجاد لكافة الجهات من أجل الضغط اتجاه إقرار قوانين وتشريعات ملزمة لكافة الجهات فيما يخص زيادة نسب المشاركة السياسية، والمشاركة في لجان إعادة الاعمار، الضغط من أجل مأسسة وتقنين تشكيل لجان إعادة الاعمار من منظور النوع الاجتماعي. وابعاد تلك القرارات والقوانين عن تجاذبات الانقسام السياسي من خلال مراعاة ادماج النوع الاجتماعي في تشكيل اللجان. ويمكن أيضاً للقطاع الخاص ان يساهم في تحسين مستوى المشاركة للنساء من خلال الالتزام بتطوير مشاريع إعادة الاعمار وتنفيذها من منظور النوع الاجتماعي وذلك بتخصيص كوته للفتيات العاملات من مهندسات وفتيات، من أجل ضمان كسر الصورة النمطية لأدوار النساء في العمل في مجالات الهندسية وإعادة تأهيل الطرق.

تطوير مفهوم إعادة الاعمار، من إعادة ما دمره الاحتلال من مباني وطرق الي إعادة الاعمار الفيزيائي والاجتماعي والنفسي، وهنا يكون دور واضح ومؤثر للنساء. تبني حملات مناصرة قائمة على الضغط على السلطة الوطنية من أجل التأثير في السياسات الوطنية فيما يخص الوفاء بالتزاماتها نحو التعهدات الدولية لاسيما ما يخص تعزيز مشاركة النساء السياسية. على المؤسسات الأممية والجهات المانحة العمل على تبني نهج يراعي منظور النوع الاجتماعي في عملية إعادة الاعمار لتقييم أثرها على الرجال والنساء والفتيات، والضغط على الجهات الحكومية والمؤسسات الاهلية المحلية من أجل تبني ممارسات مراعية للنوع الاجتماعي في كافة مراحل إعادة الاعمار كجزء من اشتراطات التمويل. وأخيرا تفعيل دور وسائل الاعلام في تفعيل القرار 1325 وتوعية المواطنين بأهميته، وأهمية أن يكون للمرأة دور حقيقي وفعلي في المشاركة في لجان إعادة الاعمار لكونها المتضرر الأكبر من النزاعات والحروب، ولاسيما أن المرأة لديها القدرة على المشاركة في عمليات حفظ السلام وإرساء السلم الأهلي وإعادة الاعمار من منظور النوع الاجتماعي بناء على معرفتها لاحتياجاتها.

## مقدمة

هدفت الورقة البحثية الي تسليط الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بشكل عام من خلال تحليل النظم والسياسات و القوانين الوطنية ذات العلاقة بطبيعة دور المرأة السياسي في مراكز صنع القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال تحليل واقع البيئة القانونية و التشريعية و السياسية ، وتركز الورقة على واقع مشاركة النساء في العملية السياسية اثناء وبعد النزاعات وفقا للتوجهات الأممية من خلال نصوص القرار الاممي 1325 والذي نص صراحة على زيادة مشاركة النساء في كافة مراحل النزاعات المسلحة وتعزيز دورها في صناعة السلم المحلي و العالمي<sup>1</sup>، والتوجهات الوطنية وفقا لخطة تفعيل القرار 1325 والخطط الوطنية ذات العلاقة في جيلها الأول و الثاني. وعملت الورقة على تحليل الواقع - الفرص والتحديات - لمشاركة النساء في لجان إعادة إعمار غزة بعد العدوان الإسرائيلي المتكرر منذ العام 2008 الذي دمر مناطق واسعة من قطاع غزة على مستوى المنازل والبني التحتية والمقار الحكومية وغيرها من المرافق العامة كالأبواب ومحطات المياه والكهرباء، مروراً بعدوان 2012، 2014 وصولاً الي العدوان الأخير في مايو 2021 والذي شكل اقصى درجات العدوان والتدمير من قبل الاحتلال الإسرائيلي على غزة، من حيث تدمير المباني والأبراج السكنية، والبنية التحتية، ناهيك عن القتل المباشر، فخلال الحرب 2008 استشهد 1436 شخص منهم 410 أطفال، و104 نساء و100 مسن إضافة الي إصابة 5400 شخص غالبيتهم من النساء والأطفال، وكذلك الحال فقد كان للأطفال والنساء في حرب 2012 النصيب الأكبر من الضحايا، حيث قتل 42 طفل، 11 سيدة وأصيب 1300 غالبيتهم من الأطفال والنساء أيضا. وفي عام 2014 والذي شهد أطول الحروب على غزة ما يقارب 51 يوم من القصف المستمر وتدمير المنازل وعدم تحيد المدنيين اثناء النزوح الداخلي، حيث قتلت إسرائيل خلال تلك الحرب أكثر من 2322 شهيدا منهم 578 طفل و489 امرأة وأكثر من 100 مسن. إضافة الي تدمير 12000 وحدة سكنية بشكل كامل، وأكثر من 160000 وحدة بشكل جزئي منها 6600 غير قابلة للسكن، هذا ما ادي الي تهجير ونزوح ما يقارب نصف مليون انسان من بيوتهم واللجوء الي مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وغيرها من الأماكن غير المهيئة لاستقبال النازحين. أما الحرب الأخيرة على غزة مايو 2021 فقد مارس الاحتلال كافة اشكال القتل والتكيد ضد المدنيين والعزل من الأطفال والنساء حيث استشهد 230 فلسطيني منهم 65 طفل و39 سيدة و17 مسن إضافة الي إصابة 1710 اشخاص غالبيتهم من الأطفال والنساء، وهدمت عشرات البيوت على ساكنيها دون سابق انذار، ودمرت البنية التحتية، ونزح الألاف من المواطنين بحثا عن الأمان الذي لم يجده. وعلى الرغم من أن الاحتلال لم يفرق ما بين رجل

<sup>1</sup> نص القرار 1325 الاممي الخاص بحماية النساء والأطفال أوقات

وامرأة، او كبير سن او معاق<sup>2</sup>، الا ان نتائج الحروب في الغالب يدفع الثمن الأكبر فيها النساء والفتيات والأطفال وكبار السن، وللأسف يستمر دفع هذا الثمن حتى بعد انتهاء العدوان وسكوت صوت المدافع والطائرات، ويبدأ عدوان جديد من خلال التهميش والإقصاء للنساء والفتيات وحتى الأطفال في المشاركة في اختيار حياتهم الجديدة في مرحلة إعادة الاعمار. ومن خلال تحليل السياق الاجتماعي والسياسي لواقع مشاركة المرأة في لجان إعادة الاعمار توصلت الورقة البحثية لمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها انه على الرغم من الجهود المتكررة والمتواصلة من منظمات المجتمع المدني، المؤسسات النسوية لتعزيز مشاركة النساء السياسية على كافة الأصعدة الا ان سياسة التهميش والتمييز في غالبية مجالات المشاركة السياسية ما زالت مستمرة بحق النساء في فلسطين.

### أولاً: المفاهيم الأساسية للورقة

**المشاركة السياسية:** ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، وهي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع ونظامه السياسي، وتحديد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة.<sup>3</sup>

**المشاركة السياسية للنساء:** مشاركة المرأة في الحياة السياسية مرتبطة بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور، ولذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة، بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع. كما أن مفهوم المشاركة السياسية يلعب دوراً مهماً، في تطوير آليات وقواعد الحكم الرشيد.<sup>4</sup>

**إعادة الاعمار:** يعرف البنك الدولي إعادة البناء بعد الحروب بأنه إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع؛ أي إعادة تهيئة الظروف المواتية لإقامة مجتمع يعمل في زمن السلم، وبخاصة الحوكمة وسيادة القانون، باعتبارهما العنصرين الرئيسيين لبناء هذا المجتمع. أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فيرى أن إعادة الاعمار هي عملية العودة إلى مسار إنمائي طبيعي، حيث تكون الدولة قد استعادت القدرة على وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية كجزء من عملية الإدارة الاقتصادية التي تعتمد على الاكتفاء الذاتي.<sup>5</sup>

**إعادة الاعمار من منظور فلسطيني:** هو مجموعة شاملة من الإجراءات والسياسات والخطط والاتفاقيات، الهادفة إلى إنهاء الاحتلال، وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وضمان عدم العودة إلى الانقسام الداخلي، وإعادة بناء الدولة الفلسطينية، وتحقيق العدالة، وجبر الضرر عن الضحايا.<sup>6</sup>

**ثانياً: السياق القانوني لإعادة الاعمار ومسئولية الاحتلال:** يقع على عاتق دولة الاحتلال، وفق قواعد القانون الدولي التزامان اساسيان، يتمثلان بالوقف الفوري للانتهاكات غير المشروعة بحق المدنيين، والقول خارج القانون،

<sup>2</sup> الأرقام والاحصائيات تم تجميعها من خلال مجموعة من التقارير الصادرة عن وزارة الأشغال والإسكان حول نتائج العدوان على غزة

<sup>3</sup> محمد عادل عثمان، دراسة بعنوان "تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، مصر القاهرة

<sup>4</sup> هويدا على، المشاركة السياسية للمرأة، القاهرة، 2017

<sup>5</sup> اقتصاديات إعادة الاعمار بعد انتهاء الصراع، في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، البنظ الدولي، 2017

<sup>6</sup> عبد الله شرشرة، ورقة عمل بعنوان، إعادة الاعمار من منظور نسوي، مؤسسة مفتاح 2019

<sup>7</sup> دكتور نافذ المدهون، مقالة منشورة بتاريخ 8-2009 عبر موقع [http://plc.ps/ar/index/study\\_details/12](http://plc.ps/ar/index/study_details/12)

أما الثاني فيتمثل في التعويض العيني والمالي عن الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال، إذا لم يكن بالإمكان ذلك، فإن سلطات الاحتلال ملزمة بدفع تعويض مالي عن الأضرار التي لحقت بالسكان والممتلكات جراء هذه الانتهاكات، وهذا ينطبق على الاحتلال الإسرائيلي.

لقد نصت المادة 3 من اتفاقية لاهاي للحرب البرية لسنة 1907 على " أن الدولة التي تخل بأحكام هذه الاتفاقية تلتزم بالتعويض إن كان لذلك محل، ونصت المادة 52 من نفس الاتفاقية على أن " تقوم دولة الاحتلال بدفع مبالغ نقدية للسكان عن أتلاف الممتلكات والأضرار.<sup>8</sup>

### ثالثاً: منهجية اعداد الورقة البحثية

- أهداف الورقة: هدفت هذه الورقة البحثية الى:
  - توصيف وتحليل واقع المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين.
  - توصيف وتحليل واقع مشاركة المرأة في لجان إعادة الاعمار خلال السنوات منذ 2008 وحتى 2021
  - تطوير مفهوم عملية إعادة الإعمار من منظور النوع الاجتماعي، ضمن معيقات تطبيق القرار 1325 المتعلق بالمرأة كعنصر فاعل في السلام والامن
  - مراجعة القرارات الخطط الحكومية ذات العلاقة بإعادة الاعمار من منظور النوع الاجتماعي، في ضوء المفهوم الجندي لإعادة الاعمار.
  - تطوير بدائل استراتيجية لتفعيل دور المرأة في عملية إعادة الإعمار

### • المنهجية

اعتمد الباحث في اعداد الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع المعلومات والمعطيات النظرية والواقعية، وتحليلها، واستخلاص النتائج من اجل صياغة البدائل الاستراتيجية لمعالجة مشكلة الورقة الرئيسية والتي تمثلت بالسؤال الرئيسي للورقة " ما هي أسباب ضعف او انعدام مشاركة المرأة في غزة في لجان إعادة الاعمار بعد العدوان المتكرر على غزة منذ عدوان العام 2008 وانتهاءً بالعدوان الأخير على غزة في مايو 2021.

حيث اعتمد الباحث في جمع البيانات الأولية من خلال مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بخطط وقرارات تشكيل لجان إعادة الاعمار، مثل خطة الإنعاش المبكر وعملية إعادة الإعمار، القرارات و السياسات الرسمية، توجهات المنظمات الاهلية، وغيرها من الإصدارات الدولية ذات المقاربات المشابهة في الدول التي تمر بصراعات مختلفة، إضافة الي اعتماد جمع المعلومات من مصادرها الثانوية من خلال المقابلات مع المختصين والمختصات من صناعات القرار في مجال إعادة الاعمار حيث تم عقد 5 مقابلات معمقة، إضافة الي الرجوع للقاءات المصورة لمجموعة من صناعات القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية، وحكومة الامر الواقع في غزة من اجل الاستدلال على بعض الحقائق و المعطيات التي تمثل جدل أحيانا بين كافة الأطراف ذات العلاقة بعملية إعادة الاعمار في غزة.

<sup>8</sup> الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، <https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/62tc8a.htm>

## رابعاً: المشاركة السياسية للنساء

من الصعوبة تناول مشاركة النساء في فلسطين عامة، وفي غزة خاصة في لجان إعادة الاعمار بعيدا السياق العام لمعيقات وتحديات مشاركة النساء بشكل عام، حيث تمثل مشاركة النساء في فلسطين مشكلة كبيرة تعود أسبابها في الغالب الي التوجهات الذكورية لصناع القرار على مستوى الأحزاب و الحكومات المتعاقبة وحتى المشرعين على الرغم من غياب الدور الحقيقي للمجلس التشريعي الذي يفترض ان يلعب دورا أساسيا في كل ما يتعلق في مأسسة وتقنين قضايا إعادة الاعمار و سن التشريعات الخاصة بها كون الاحتلال مستمر في عدوانه و التدمير مستمر ، لذا فان دور المجلس التشريعي لأبد وان يقوم بدوره في سن القوانين والتشريعات التي يمكن ان تنظم عملية إعادة الاعمار من ناحية قانونية تضمن تطبيق التوجهات الرسمية للسلطة في المساواة و عدم التمييز التي اقترتها وثيقة الاستقلال و النظام الأساسي لاسيما المادة التاسعة منه والتي نصت على ان قضية المساواة وعدم التمييز القائم على أساس الجنس او اللون او الدين.<sup>9</sup> إضافة الي الصورة النمطية اتجاه أدوار النساء في الأوقات العادية وأوقات الطوارئ، والتي ترى ان النساء يمثلن الأدوار النمطية في أوقات النزاعات والحروب، فالاحتلال يدمر، والرجال تعمر البيوت والنساء تنظف وتزين البيوت.<sup>10</sup> وترى الناشطة النسوية تغريد جمعة ان الأساس في تشكيل لجان إعادة الاعمار من منظور فلسطيني تقوم على أساس المحاصرة الحزبية دون النظر الي المنظور الجندي في المشاركة وهذا واقع اثبتته كافة اللجان التي شكلت بعد كل عدوان ان كان في غزة او في الضفة الغربية ما بعد عملية اجتياح الضفة الغربية في العام 2003.<sup>11</sup> حيث تعتقد انه لا يمكن فصل السياق العام لتهميش النساء بشكل عام عن تهميش النساء في قضايا الاعمار او حتى المشاركة في لجان تحديد الاحتياجات في شكل وطبيعة الاعمار كمتضررات رئيسيات، وهذا بدا واضحا خلال تصميم الاعمار بعد العدوان في العام 2004 وما نتج عنه من مشاكل تتعلق بطبيعة الإسكان والمساكن المؤقتة.<sup>12</sup> وتضيف الناشطة النسوية و الحقوقية زينب الغنيمي انه لأبد من تطوير مفهوم إعادة الاعمار من منظور نسوي حيث يتعدى مفهوم الاعمار الفيزيائي للبيوت و المباني و الطرقات، الي اكثر من ذلك الي مفهوم أوسع للإعمار يقوم على أساس ان الاعمار يجب ان يكون اعمار نفسي و اجتماعي و عاطفي و انساني إضافة للإعمار الفيزيائي للمباني و الطرقات، حيث ان الحرب لا تدمر المباني و الطرقات فقط وانما تدمر الأحلام والاماني والذكريات وهذه كلها بحاجة الي إعادة اعمار، والاقدر و الاجدر على إعادة وترميم تلك الأشياء هن النساء كونهن الحافظات لكل اركان الذكريات بالبيوت المهدمة بسبب الأدوار الإنجابية النمطية للنساء في مجتمعنا فالنساء تعرف ادق التفاصيل بكل زوايا البيت، لذا فانه من الاجدر ان تكون النساء قائمات على إعادة الاعمار ان لم تكن مشاركات فاعلات.<sup>13</sup>

وتبين الدراسات السابقة في مجال تحليل واقع المشاركة السياسية للنساء في فلسطيني بشكل عام ان هناك مجموعة من التحديات كانت ولا زالت تشكل عائق امام تحسين مستوى مشاركة النساء السياسية، يمكن تلخيصا بالثقافة المجتمعية السائدة، التفسير الخاطئ للنصوص الدينية في كثير من الأحيان وفقا لطبيعة مصدر التفسير، التوتر و القلق الأمني المستمر، واحتمالية التعرض للعدوان بشكل مستمر من قبل الاحتلال الإسرائيلي، إضافة الي المسؤوليات العائلية من خلال تحمل المرأة للأدوار الإنجابية بشكل كبير يجعلها تفضل تلك الأدوار

<sup>9</sup> القانون الأساسي الفلسطيني، نص المادة 9

<sup>10</sup> مقابلة مع الأستاذة هبة الزيان، بتاريخ 29-7-2021

<sup>11</sup> الاجتياح الإسرائيلي للمقاطعة ومدينة جنين وما عرف بعملية السور الواقى أنداك.

<sup>12</sup> تغريد جمعة، مقابلة بتاريخ 29-7-2021

<sup>13</sup> مقابلة مع الأستاذة زينب الغنيمي، بتاريخ 26-7-2021

على الدور السياسي في ظل بيئة ومجتمع غير داعم، وتحدد الدراسات مشكلة كبيرة تتمثل بثقة الناخبين من كلا الجنسين بقدرات النساء السياسية مما يقلل من فرص انتخابهن بدعوى قلة الخبرة، اما ان تلك المناصب هي مناصب للرجال دون النساء.<sup>14</sup>

ومن خلال نظرة تحليلية سريعة لواقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية على المستوى العام فان نتائج جهاز الإحصاء الفلسطيني الصادرة في العام 2020 توضح الفجوة الواسعة في مستوى المشاركة السياسية ومواقع صنع القرار، فما زالت الهيمنة الذكورية على مقاعد منظمة التحرير فاكثرت من 95% هم من الرجال في حين لا تمثل النساء سوى 5% في المجلس المركزي، و11% من مقاعد المجلس الوطني، وعلى المستوى الحكومي أيضا تمثل النساء 13% من أعضاء مجلس الوزراء، و11% نسبة السفيرات في السلك الدبلوماسي، كما أن هناك إمرأه واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 16 محافظ، أما على مستوى البلديات حيث لا يوجد أي امرأة رئيسة بلدية في البلديات المصنفة (B+A)، اما بالنسبة للبلديات المصنفة C فإننا نجد أن هناك ثلاث رئيسات بلدية مقابل 97 للرجال. وحوالي 9% من رؤساء المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل الفلسطينية هن من النساء، أما عن أعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية فقد بلغت النسبة 96% من الرجال، مقابل 4% فقط من النساء في فلسطين للعام 2019، وحوالي 8% فقط نسبة القاضيات الشرعيات في الضفة الغربية مقابل 92% للرجال، ويشكل وجود النساء ولو بنسبة قليلة مؤشراً على إمكانية زيادة النساء في هذا القطاع، وترتفع النسبة للنساء كعضوات في النيابة الشرعية لتبلغ 71% مقابل 29% للرجال للعام 2019. وحسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط 2021 فقد بلغت مساهمة النساء في القطاع المدني 45% من مجموع الموظفين، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى حيث بلغت 14% للنساء مقابل 86% للرجال.<sup>15</sup> ولا يختلف الحال على مستوى المشاركة في الأحزاب السياسية حيث تمثل مشاركة النساء نسبة بسيطة مقارنة بنسبة مشاركة الرجال في كافة مستويات صناعة القرار في الأحزاب الفلسطينية على الرغم من قرار المجلس المركزي في العام 2014 بزيادة نسبة مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن 30% في كافة مؤسسات منظمة التحرير، فعلى سبيل تمثيل أمراه واحدة في اللجنة المركزية، 12 في المجلس الثوري لحركة فتح، وشكلت النساء في اللجنة المركزية للجبهة الشعبية 20% من الأعضاء، في حين مثلت في اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية 23%، ولا يختلف الحال في كافة الأحزاب الفلسطينية التي يتعذر الحصول على بيانات خاصة للمشاركة فيها.<sup>16</sup>

ومما يشكل مفارقة واضحة في عملية المشاركة السياسية للنساء في فلسطين ان نسبة المشاركة في التسجيل للاقتراع والترشح للنساء في الانتخابات الأخيرة التي عطلت في مايو 2021 بلغت نسبة المسجلين في السجل الانتخابي 2546449 ناخب/ة، حيث بلغت نسبة النساء المسجلات 48.95%، وبالنظر الي عدد النساء المرشحات في القوائم الانتخابية فقد بلغت القوائم الانتخابية المرشحة لانتخابات المجلس التشريعي في ابريل 2021 ما مجموعه 36 قائمة بإجمالي 1389 مرشح/ة من بينهم 405 نساء، ما نسبته 29% من مجموع المرشحين الكلي.<sup>17</sup>

## ➤ خامسا: واقع مشاركة النساء في لجان إعادة الاعمار

<sup>14</sup> علاء أبو الغيب، اباد الكرنز، واقع المشاركة السياسية للمرأة في ظل قرار 1325، طاقم شئون المرأة، اذار 2015

<sup>15</sup> تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اذار 2020 بمناسبة يوم المرأة

<sup>16</sup> لونا عريقات، المشاركة السياسية للنساء، مؤسسة مفتاح، ص 5

<sup>17</sup> لجنة الانتخابات المركزية، مراجعة قوائم المرشحين بعد اغلاق باب الترشح بتاريخ 2021-4-16



إن استراتيجية "إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات" هي مجموعة شاملة من الإجراءات الساعية إلى تلبية احتياجات الدول الخارجة من النزاعات بما في ذلك احتياجات السكان المتضررين، والحيولة دون تصاعد النزاعات وتفادي الانتكاس إلى العنف، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتدعيم السلام المستدام. وتعتمد استراتيجية إعادة الإعمار على أربعة ركائز أساسية هي: الأمن، والعدالة والمصالحة، والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، والحوكمة والمشاركة، وهذا يعني أن مفهوم إعادة إعمار المناطق المدمرة لا يتوقف على الشق الاقتصادي وحده كإعادة تأهيل قطاعات الإنتاج من زراعة وصناعة وخدمات، ولا يعني فقط إعادة بناء شبكات الطرق والجسور والأنفاق التي لحقها دمار واسع وشبكات المياه والكهرباء وغيرها، بل يُعنى بالإنسان؛ المتضرر الأكبر من هذا النزاع، الجريح وعائلة القتيل، اللاجئ والنازح والمعتقل، بالإضافة إلى عملية المصالحة وضمان الاستقرار وعدم تدهور الأوضاع من جديد، وقيادة مرحلة جديدة تؤسس لما بعد الصراع.<sup>18</sup>

وفي العام 2000 اعتمد مجلس الامن في الامم المتحدة القرار رقم 1325 والذي يركز على النساء والسلام والامن وذلك لتأكيد الدور الهام للنساء في منع وحل النزاعات وفي محادثات السلام وعمليات بناء السلام وحفظه والاستجابة الانسانية وفي اعادة الاعمار بعد النزاع. والقرار يؤكد ايضا اهمية مشاركة النساء على قدم المساواة ومشاركتهم الكاملة في جهود حفظ وتدعيم السلم والامن. ويحث القرار كل الاطراف على زيادة مشاركة النساء وادماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في كل جهود الامم المتحدة في مجال السلم والامن، وقد جاء قرار الامم المتحدة رقم 1206 الذي اعتمد في عام 2013 لجذب الانتباه الى اهمية النهج الشامل نحو العدالة الانتقالية في حالات الصراع المسلح وما بعد الصراع والذي يشمل مجموعة كاملة من الاجراءات القضائية وغير القضائية وأعرب عن نية الامم المتحدة استخدام كافة الوسائل المتاحة، حسبما يلزم لضمان مشاركة النساء في كل جوانب الوساطة وبناء السلام<sup>19</sup>. ومع ذلك فإن تنفيذ تلك القرارات بواسطة الموقعين عليها مازال بطيئا او غير موجود. حيث ما زلن النساء الضحايا بصفة رئيسية في النزاعات، ومازلت اصواتهن غير مسموعة واحتياجاتهن متجاهلة.<sup>20</sup>

وفي العام 2020 اعتمدت وزارة المرأة الخطة الوطنية الثانية، المرأة والسلام والامن في فلسطين أربعة من مرتكزات في التعامل مع دور النساء في النزاعات سنركز على البعد الثاني والذي ينص على المشاركة بمعنى ابراز دور النساء والفتيات الفلسطينيات في العديد من المستويات المحلية والإقليمية، وضمان حقوقهن في المشاركة في صناعة القرار على قدم المساواة وبدون تمييز. والمرتكز الثالث ينص على الإغاثة والإنعاش من خلال تضمين منظور النوع الاجتماعي في جهود الإغاثة والوعون الإنساني والإنعاش المبكر.<sup>21</sup>

ومن خلال تحليل مكونات المفاهيم السابقة وربطها بواقع مشاركة النساء الفلسطينيات عامة، والنساء في غزة خاصة، ما بعد النزاعات والحروب فان يمكن الإشارة الي وجود الفجوات التالية:

- هناك غياب أو تغيب واضح ومقصود للنساء فيما بعد انتهاء العدوان في غزة، حسب وجهات نظر العديد من الناشطات النسويات اللواتي تم مقابلتهن اثناء اعداد الورقة.
- لا زالت السيطرة الذكورية أساس العمل في تشكيل لجان الاعمار بعد كل عدوان.

<sup>18</sup> تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات، الاتحاد الإفريقي 2006

<sup>19</sup> قرار مجلس الامن 1325 في عشرين عاما، رابطة السلام الدولية للسلام والحرية، أكتوبر 2020

<sup>20</sup> <https://www.iknowpolitics.org/ar/learn/knowledge-resources/discussion-summaries>

<sup>21</sup> إصدارات وزارة شؤون المرأة، <https://www.mowa.pna.ps/plans-strategies/strategies>

- الصورة النمطية لأدوار النساء تشكل عائق حقيقي امام تقبل صناع القرار من الرجال امام مشاركة النساء في لجان الاعمار .
- لا زال يُنظر للأدوار النمطية للنوع الاجتماعي، لاسيما الدور الانجابي كأساس لتقبل أدوار المرأة في عملية إعادة الاعمار، بمعنى ان أدوار النساء تقتصر على اعمار ما داخل البيت كأم وزوجة.
- كان هناك غياب لدور وزارة المرأة في الضغط على صناع القرار في الحكومة اتجاه زيادة مشاركة النساء كفاعلات اساسيات في اعادة الاعمار، مع الإشارة الي ممارسة دور ضاغط وفعلي بعد عدوان 2021 نتج عنه اشراك سيدتين<sup>22</sup> في لجان الاعمار، حيث ترى الوزيرة امال حمد ان دولة فلسطين عمدت لتفعيل قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها القرار 1325 من خلال تشكيل لجنة وطنية لتنفيذ القرار، بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء في العام 2012 حيث عملت الوزارة على وضع إطار لعملها الاستراتيجي بهدف تفعيل دور المرأة الفلسطينية واحترام حقوقها ودعم مشاركتها في عمليات السلام الدولية والسلم الأهلي، وتمكينها بما يكفل النهوض بدورها في إعادة البناء الاجتماعي، مما سيساهم في ضبط أولويات الدولة على أساس الحقوق المكتسبة والمستجيبة للنوع الاجتماعي.<sup>23</sup>
- هناك غياب لدور المنظمات الأممية والدولية الداعمة في مجال إعادة الاعمار او تطبيق القرار 1325 وقضايا النوع الاجتماعي في الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية للوفاء بالتزاماتها اتجاه تطبيق متطلبات القرار 1325 وخاصة البنود المتعلقة بتحسين مشاركة النساء في مراحل النزاعات المختلفة، اثناء وبعد النزاع، وبما يعرف بإعادة الاعمار او التعافي. وترى هبة الزيان ان دور المنظمات الاهلية يقتصر على التأثير في السياسات العامة للحكومات من خلال التشاور وتقديم الدعم الفني السياساتي لتبني مفاهيم إعادة الاعمار من منظور النوع الاجتماعي، حيث لا تملك تلك المؤسسات السلطة على فرض الاشتراطات بطبيعة تشكيل او آلية تشكيل اللجان.<sup>24</sup>
- على الرغم من أن احد اهم ركائز خطة إعادة الاعمار الفلسطينية للعام 2014 كان محور تعزيز العدالة/ المساواة والمشاركة واسعة النطاق من كافة شرائح الشعب الفلسطيني، وبصفة خاصة النساء والجهات المهمشة، الا ان واقع الحال منذ الإعلان عن الخطة و حتى يومنا هذا يدل على ان ما يكتب لا يتوافق مع الواقع، فلجان الاعمار ما بعد عدوان 2014 غيبت النساء في كافة مراحل ما بعد النزاعات، ولم يقتصر الامر على التهميش من منظور المشاركة السياسية، فقد تعداه الي الممارسات على ارض الواقع فعلي سبيل المثال لم يؤخذ بأراء النساء في عملية تحديد الاحتياجات للمباني المؤقتة التي عرفت آنذاك بالكرفانات، مما تسبب في العديد من المشاكل والاحتجاجات اللاحقة و التي تمثلت بانعدام الخصوصية والأمان و عدم تلبية الاحتياجات الجندرية وغيرها من المشاكل التي كان يمكن تلاشيها في حال كان هناك اشراك للنساء بشكل فعلي و مؤثر، وترى منى سكيك ان الوزارة في غزة عملت على ضمان مشاركة النساء في تحديد الاحتياجات في مرحلة إعادة الاعمار في العام 2014 ، ووضعت النساء آرائها وبصماتها في إعادة البناء و التصميم الا ان صناع القرار ونتيجة للعديد من الأسباب السياسية و الاقتصادية لم يأخذوا بها، حيث تم التعامل مع الحاجات الملحة على حساب الاحتياجات الاستراتيجية من منظور النوع الاجتماعي.<sup>25</sup>

<sup>22</sup> زينب الغنيمي، عضو اللجنة الاستشارية، وجمانة شلبي، عضو اللجنة الفنية لإعادة الاعمار

<sup>23</sup> الوزيرة امال حمد، وزيرة شؤون المرأة، الخطة الوطنية الثانية، المرأة والسلام والامن في فلسطين، أكتوبر 2020، ص 4

<sup>24</sup> هبة الزيان، مصدر سابق

<sup>25</sup> الأستاذة منى سكيك، مقابلة على هامش ورشة عمل حول تحديات إعادة الاعمار عقدت في أغسطس 2021

- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في الضغط والتأثير في صناع القرار لتبني سياسات مراعية للنوع الاجتماعي في قضايا إعادة الاعمار، حيث ان موقف المنظمات الاهلية ما بعد تشكيل لجنة إعادة الاعمار بعد عدوان 2021 تمثل بالاعتراض على عدم مشاركتها في اللجان، او عدم مشورتها، دون النظر الي قضايا مشاركة النساء، ومدى التزام الحكومة بتعهداتها اتجاه مشاركة النساء وفق القرارات الدولية التي وقعت عليها والتزمت بها لاسيما القرار 1325.<sup>26</sup>
  - اقتصر مفهوم إعادة الاعمار من منظور النوع الاجتماعي على حيز المناصرة الي حد كبير، وكان تأثيره ضعيف في التأثير في السياسة العامة ويرجع ذلك الي النظرة السائدة الي كون المرأة ضحية للصراع، وليست عنصر فاعل في جهود السلام والاعمار، وهذا يتعارض مع قرار مجلس الامن رقم 1325 التي ألتمت به السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال تعهداتها الدولية.<sup>27</sup>
  - ساهم غياب النساء عن المشاركة في لجان الاعمار الي ضعف دور النساء والفتيات في كافة مراحل إعادة الاعمار مثل التخطيط والتنفيذ والمتابعة للإنشاءات وانشاء الطرق وغيرها من الاعمال، فغياب المرأة قلل من فرص العمل للفتيات والمهندسات أيضا.
  - عملت الوزارة على تبني دور فاعل في الضغط على الحكومة في ادراج النساء في لجان إعادة الاعمار ما بعد عدوان 2021، على الرغم من غياب الوزارة نفسها عن اللجنة الوزارية الاشرافية لإعادة الاعمار، الا انها نجحت بضم سيدتين للجنة الفنية وهذا يشكل انجاز وخطوة في تطبيق رؤية الوزارة التي وضعتها ضمن خطتها لتوطين القرار 1325 والساعية الي زيادة مشاركة النساء في كافة المراحل وخاصة إعادة الاعمار.<sup>28</sup>
  - قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بالفعل بإنشاء المؤسسات والآليات المنوط بها النهوض بالمرأة وبحقوق الإنسان بشكل عام، ولكنها تتفاوت فيما يتعلق بالتطبيق، وخاصة لجهة الاستعداد لتعديل النظم القانونية والمؤسسية للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة، ولمعالجة الثقافة المجتمعية الأبوية، والعادات والتقاليد التي تعزز التهميش والاقصاء.
  - أثبتت السنوات العشرين الماضية انها ليست كافية لإثبات الالتزام والمساواة بين الجنسين، كما لا تضمن عملاً سريعاً نحو تحقيق عالم يسوده العدل بني الجنسين. ليس على مستوى السياسات الأممية، او على مستوى التوجهات والسياسات والتشريعات الوطنية، حيث تتخوف العديد من الناشطات النسويات من ان تصبح مجرد ممارسة خطابية تظل في الأروقة رفيعة المستوى وقاعات الأمم المتحدة من دون تأثير إيجابي على التجارب المعاشة للنساء والفتيات حول العالم.<sup>29</sup>
- **سادسا: التحليل البيئي لضعف وغياب مشاركة النساء في لجان إعادة الاعمار<sup>30</sup>**

من خلا التحليل البيئي والقائم على منهجية تحليل الفجوات حول واقع المشاركة السياسية للنساء، واهم الفجوات في الواقع الفلسطيني يمكننا الإشارة الي الفجوات التالية:

**6.1 السياق الثقافي والاجتماعي**، يتميز المجتمع الفلسطيني في التعامل مع قضايا النساء بأنه بيئة ذكورية تشجع على التهميش للنساء بسبب الصورة النمطية لأدوار النساء والتي تؤدي في الغالب الي تعزيز النظرة الدونية لقدرات وامكانيات النساء والفتيات وبالتالي ضعف

<sup>26</sup> زينب الغنيمي، تغريد جمعة، مصادر سابقة الذكر

<sup>27</sup> هبه الزيان، مقال بعنوان كيف يمكن لإزالة أنقاض الحرب ان تفسح المجال امام المساواة المبنية على النوع الاجتماعي، موقع UNWOMAN

<sup>28</sup> مقابلة عبر الهاتف، الأستاذ امين عاصي، بتاريخ 1-8-2021

<sup>29</sup> قرار مجلس الامن 1325 في عشرين عاما، مرجع سابق

<sup>30</sup> الجدول من اعداد الباحث " من خلال مجموعة من المراجع والقوانين الوطنية"

فرص التغيير لدي النساء، وزيادة العنف المبني على النوع الاجتماعي وهذا بدور يخلق فجوة كبيرة في مجال اطلاق قدرات النساء الإبداعية في العمل والمشاركة، وتقييد لأدوارهن في صناعة الحدث بعد النزاعات وبالتالي النتيجة النهائية هي مشاركة ضعيفة على المستوى السياسي وغياب في مراكز صنع القرار.

**6.2 السياق السياسي:** مازال المجتمع الفلسطيني يعيش حالة الابوية الحزبية والتي تعزز من تحكم الرجال بمركز صنع القرار في الأحزاب السياسية عزز من التهميش المقصود والممنهج للنساء، إضافة الي ان الانقسام السياسي، والتجاذبات السياسية بين الأحزاب فيما بعد العدوان ساهمت في إيجاد ما يعرف بسياسات المحاصصة على أساس المنفعة الحزبية وليس على أساس المساواة في المشاركة للنساء. وبالتالي اظهرت مشاركة ضعيفة للنساء على مستوى المشاركة السياسية وبالتالي غياب او تغييب للنساء من المشاركة في لجان إعادة الاعمار.

**6.3 السياق القانوني:** هناك العديد من الفجوات على المجال القانوني اثرت بشكل واضح في تغييب دور النساء في المشاركة حيث ان تعطل عمل المجلس التشريعي وغياب دوره في إقرار القوانين والتشريعات لأكثر من 14 سنة، وعدم وجود فصل بين السلطات وتفرّد السلطة التنفيذية، إضافة الي غياب المساءلة للسلطات والجهات الحكومية من قبل المجلس التشريعي،

ومن ناحية اخري فقد مثل ضعف المؤسسات الاهلية القانونية في الرقابة والمساءلة على التزامات الدولة اتجاه القرارات الدولية والأممية، نتيجة الانقسام والتجاذبات السياسية وعدم القدرة على ممارسة الضغط، كل تلك العوامل ساهمت بشكل واضح بعدم القدرة على مأسسة وتقنين قوانين وسياسات تتعلق بضمان حقوق النساء في المشاركة السياسية ولاسيما موضوع المشاركة في لجان إعادة الاعمار بسبب الادعاء بعدم القدرة على عقد المجلس لإقرار قوانين بسبب الانقسام، وبالتالي ضعف لمشاركة النساء وللأسف محمى بالقانون وفق الفكر الذكوري.

**6.4 السياق الاقتصادي:** ساهم العديد من العوامل الاقتصادية في زيادة الفجوات امام النساء للمشاركة السياسية فالفقر الشديد للنساء، وزيادة الأعباء الاقتصادية على النساء لاسيما ما بعد النزاعات والحروب وتحملها مسؤوليات الاعالة لاسيما في ظل غياب الرجل او موته. وتعدد الأولويات الأساسية لدى النساء بعد النزاعات والحروب، ساهم كل ذلك بغياب الدور السياسي للنساء لحساب الأدوار الإيجابية والإنتاجية بهدف تلبية الحاجات الأساسية للعائلة.

## ➤ سابعا: النتائج والتوصيات

هناك العديد من التجارب العالمية التي مثلت نموذجا لمشاركة النساء و المجتمع المحلي اثناء وبعد النزاعات، والتي يمكن البناء عليها في حالتنا الفلسطينية كون فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة كان وما زال عرضة للعدوان في كل لحظة ودون سابق انذرا، مما قد يؤدي من جديد لدمار جديد و معاناة للمدنيين بمن فيهم النساء و الفتيات و الأطفال وكبار السن والفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، ان تسليط الضوء على تلك التجارب هو محاولة لحث صناع القرار في المجتمع الفلسطيني على إيلاء دور اكبر للمجتمع المحلي و النساء في عملية إعادة الاعمار وذلك من خلال التعرف اكثر على تجارب ناجحة اثبت فيها المجتمع المحلي بكافة مكوناته، إضافة للنساء دورا هاما ومحوريا وربما غير من وجهة التاريخ أحيانا

*ان تجربة مدينة وارسو عاصمة بولندا،* والتي شهدت غزوا وتدميرًا عدة مرات للمدينة ولتراثها الثقافي، الذي يقدر بـ 84% من النسيج العمراني، خلال الحرب العالمية الثانية، وبسبب توقع الهجوم النازي على المدينة، عمل السكان والمجتمع المدني قبل وفي أثناء الحرب على توثيق العمارة وإخفاء المخططات الوثائقية لمدينة وارسو التاريخية، بالإضافة إلى نقل القطع الفنية إلى أماكن آمنة خوفًا عليها من النازيين، وبعد انتهاء الحرب، تم إخراجها واستخدامها لإعادة بناء المدينة المدمرة كما كانت وطبق الأصل، واستعانوا أيضًا بـ صور الأرشيف وشهادات الناس، واستخدموا حجارة الأنقاض القديمة حفاظًا على هوية المدينة والذاكرة الجمعية للسكان، فاستحقت المدينة لقب “المدينة التي لا تقهر”، وسجلت على قائمة “يونسكو” للتراث العالمي عام 2011.

*ومن التجارب المهمة أيضًا، الدور التطوعي للنساء الألمانيات* في إزالة الأنقاض من الشوارع والأبنية، واستخراج الحجارة السليمة منها لإعادة استخدامها في البناء مرة أخرى بعد أن خرجت ألمانيا من الحرب العالمية الثانية مدمرة ومهزومة، حيث عملت النساء في المصانع التي لم تدمرها الحرب، وشاركن في إعادة البناء ضمن ظروف عمل قاسية وشاقة، هذه الاعمال ساهمت بشكل كبير في أن تصبح تلك النساء جزءًا من الذاكرة الجمعية الألمانية، وإلى تغيير في مكانتهن الاجتماعية والحصول على حقوقهن<sup>31</sup>.

### 7.1 النتائج

\* على المستوى الحكومي وزارة شؤون المرأة

- سيطرة الفكر الذكوري على تفكير وممارسات الحكومات المتعاقبة لاسيما في نمطية الصورة اتجاه أدوار النساء.
- تباطؤ في تنفيذ الالتزامات والتعهدات الدولية اتجاه زيادة مشاركة النساء في كافة مراحل النزاعات لاسيما ما بعد النزاعات، الإنعاش المبكر، التعافي وإعادة الاعمار
- على الرغم من أهمية القرار 1325 وقدرته على إرساء السلام والأمن في معظم الدول، إلا أن فلسطين قد أهملت في تطبيقه وتنفيذه، وقد يرجع السبب في هذا التهميش إلى الرفض الضمني لمشاركة المرأة في مراكز صنع القرار اثناء وبعد النزاعات والحروب بسبب الفكر الذكوري المهيمن على التوجهات الحكومية
- ضعف تطبيق التوجهات الحكومية المتمثلة بمحاور اجندة السياسات الوطنية المتعلقة بحقوق النساء
- تباطؤ الحكومة في إعادة موائمة القوانين الوطنية بما يضمن الوفاء بالتزاماتها الدولية اتجاه حقوق النساء.

<sup>31</sup> لمى قنوت، الدور المواطني للأفراد والجمعات في إعادة الاعمار، تقرير منشور على <https://www.enabbaladi.net/archives/443834>

- تعنت الجهات الحكومية والتشريعية امام تطبيق العديد من القرارات والتوصيات لاسيما القرارات التي تعزز من مشاركة النساء، فلا زال قرار المجلس المركزي الفلسطيني عام 2014 بزيادة نسبة مشاركة النساء الي 30% في كافة المراكز والمؤسسات حبيس الادراج، ولم يطبق إضافة الي ان قرار تعديل نسبة الكوتة النسوية الأخير في 2021 خطوة جيدة لكنها غير كافية حيث لم تصل الي 30% وانما زادت لتصبح 26% حسب قرار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.
- تواجه الوزارة صعوبات في تطبيق رؤيتها لتعزيز حقوق المرأة على كافة المستويات لاسيما المشاركة السياسية ومشاركتها كعنصر فاعل في مراحل ما بعد النزاعات امام الفكر الذكوري الجمعي للحكومة اتجاه قضايا حقوق النساء لاسيما قضايا المشاركة السياسية،
- ضعف التنسيق مع المنظمات الاهلية في شطري الوطن نتيجة الانقسام، بهدف تشكيل لوبي ضاغط على الحكومة لزيادة مستويات المشاركة السياسية.
- ضعف قدرة الوزارة على ممارسة أدوارها في محافظات غزة بسبب الانقسام والمضايقات من قبل حكومة غزة. وهذا بدور قلل من المشاركة بشكل عام، وبالتالي انعكست على مشاركة النساء بشكل تلقائي.
- تلعب الوزارة أدوار جادة نحو بناء منظومة معرفية فيما يخص القرار 1325، من خلال التخطيط الاستراتيجي للعمل في توطينه، وتفعيل ركائزه الأربعة على قدم المساواة، لاسيما المشاركة والإنعاش المبكر، وظهرت نتائج هذا العمل من خلال قرار الحكومة الأخير بإدراج سيدتين في لجنة إعادة اعمار غزة بعد عدوان 2021.
- تساهم في ممارسة أدوار ضاغطة من اجل تعزيز حقوق النساء وزيادة فرص المساواة من منظور النوع الاجتماعي، من خلال تبي العديد من البرامج التدريبية وبناء القدرات في ذات السياق.

#### ■ على مستوى المنظمات الاهلية

- اقتصار دورها على عمليات الضغط والمناصرة، وغياب القدرة على التأثير في السياسات في الكثير من الأحيان، مع الإشارة الي وجود مجموعة من النجاحات في مجال تعزيز و تحسين المشاركة السياسية للنساء على سبيل المثال ، تطبيق نظام الكوتة النسوية، تحسين نسبة المشاركة في الأحزاب السياسية، الضغط في إقرار العديد من القرارات ذات العلاقة بالمشاركة ، بناء القدرات في مجال المساواة الجندرية وغيرها من النجاحات التي لا زالت بحاجة الي عمل جاد ومضني من اجل إحقاق حقوق النساء في المشاركة السياسة اسوة بالرجال لاسيما فيما يخص نظام الكوتة، وتحسينها في العام 2021.
- ضعف التمويل اتجاه قضايا المناصرة والتأثير في السياسات، وتركيز التمويل على الإغاثة العاجلة فيما بعد الحروب والنزاعات.
- ضعف التنسيق مع الجهات الحكومية وتميز العلاقة بالتنافسية أكثر منها تكاملية وفق المصالح المجتمعية المشتركة.

#### ■ على مستوى المنظمات الأممية والدولية

- غياب دورها الضاغط على الجهات الحكومية لتفعيل التزاماتها الدولية اتجاه القرارات الدولية لاسيما القرار 1325
- اقتصار أدوارها على التمويل وتقديم الدعم الفني واللوجستي لإعادة الاعمار

## 8.2 التوصيات

- العمل على رفع نسبة مشاركة المرأة بما لا يقل 30% في كافة ميادين الحياة العامة وذلك استناداً الي قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- الضغط اتجاه إقرار قوانين وتشريعات ملزمة لكافة الجهات فيما يخص زيادة نسب المشاركة السياسية، والمشاركة في لجان إعادة الاعمار، الضغط من أجل مأسسة وتقنين تشكيل لجان إعادة الاعمار من منظور النوع الاجتماعي لاسيما وان العدوان الإسرائيلي مستمر ولم يتوقف.
- ضرورة العمل على اثناء الانقسام، بهدف ابعاد القرارات الخاصة بإعادة الاعمار عن التجاذبات السياسية ونظام المحاصصة الحزبية، ومراعاة ادماج النوع الاجتماعي في تشكيل اللجان.
- تطوير منظومة من الإجراءات والسياسات لما بعد العدوان تعمل على إلزام القطاع الخاص بتطوير المشاريع وتنفيذها من منظور النوع الاجتماعي بتخصيص كوته للفتيات العاملات من مهندسات وفتيات، من أجل ضمان كسر الصورة النمطية لأدوار النساء في العمل في مجالات الهندسية وإعادة تأهيل الطرق.
- تطوير مفهوم فلسطيني لإعادة الاعمار لاسيما وان إعادة الاعمار تبنى على أساس انتهاء الحرب وإزالة أسبابها، وفي حالتنا الفلسطينية فإن الحرب/ العدوان مستمر وبالتالي لابد من تطوير مفهوم يقوم على أساس الاعمار في ظل الاحتلال وتهديده المستمر
- تطوير مفهوم إعادة الاعمار، من إعادة ما دمره الاحتلال من مباني وطرق الي إعادة الاعمار الفيزيائي والاجتماعي والنفسي، وهنا يكون دور واضح ومؤثر للنساء.
- تبني برامج بناء القدرات للقيادات من النساء والفتيات في مجالات إدارة النزاعات وبناء السلام على المستوى المحلي والإقليمي، وجعل تلك البرامج جزء أساسي من مكونات الرؤية الاستراتيجية للمؤسسات النسوية والحقوقية
- تبني حملات مناصرة قائمة على الضغط على السلطة الوطنية من أجل التأثير في السياسات الوطنية فيما يخص الوفاء بالتزاماتها نحو التعهدات الدولية لاسيما ما يخص تعزيز مشاركة النساء السياسية.
- تطوير قدرات الشبكات واللجان الخاصة بتطبيق القرار 1325 وتوسيع مفاهيم التمييز والتهميش في المشاركة في لجان إعادة الاعمار كجزء من تقاريرها
- على المؤسسات الأممية والجهات المانحة العمل على تبني نهج يراعي منظور النوع الاجتماعي في عملية إعادة الاعمار لتقييم أثرها على الرجال والنساء والفتيات، والضغط على الجهات الحكومية والمؤسسات الاهلية المحلية من أجل تبني ممارسات مراعية للنوع الاجتماعي في كافة مراحل إعادة الاعمار كجزء من اشتراطات التمويل.
- الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية للوفاء بالتزاماتها الدولية اتجاه تطبيق القرار 1325 حيث ان السلطة ومن خلال التزاماتها الدولية يقع على عاتقها مجموعة من الالتزامات من أهمها زيادة مشاركة النساء، وتحسين دورها في صنع السلام العالمي والأهلي، إضافة الي زيادة مشاركتها في عمليات الإنعاش المبكر وإعادة الاعمار.
- تفعيل دور وسائل الاعلام في تفعيل القرار 1325 وتوعية المواطنين بأهميته، وأهمية أن يكون للمرأة دور حقيقي وفعلي في المشاركة في لجان إعادة الاعمار لكونها المتضرر الأكبر من النزاعات والحروب، ولإسيما أن المرأة لديها القدرة على المشاركة في عمليات حفظ السلام وإرساء السلم الأهلي وإعادة الاعمار من منظور النوع الاجتماعي بناء على معرفتها لاحتياجاتها.

## المراجع

1. لونا عريقات، المشاركة السياسية للمرأة، توصيات المادة 7 ما بعد تقديم تقرير الدولة، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، مفتاح 2020
2. عبد الله شرشرة، إعادة الاعمار من منظور نسوى، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، مفتاح 2019
3. تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات، الاتحاد الافريقي، المجلس التنفيذي الدورة العادية التاسعة بأنجولا، جامبيا، 25-29 يونيو 2006
4. تقرير تحديد الفجوات التشريعية في تطبيق قرار 1325 حول المرأة والامن والسلام في دول عربية مختارة، الأمم المتحدة، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب اسيا، الاسكوا، نيويورك 2015
5. تانيا بافنهولز، ورقة بحثية جعل المرأة مؤثرة وليست مجرد احصائيات، تقييم ادماج المرأة وتأثيرها على السلام، هيئة الأمم المتحدة 2016
6. سينم كابتان، قرار مجلس الامن 1325 في عشرين عاما، وجهات نظر الناشطات النسويات، رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، أكتوبر 2020
7. محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، باحث بالشركة المصرية لخدمات ونظم المعلومات، القاهرة، مصر 2016/8
8. إعادة الاعمار في الدول العربية بعد الحرب، استمرار الصراع بوسائل أخرى، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، فبراير 2021
9. بتول مفرح، مقال منشور بعنوان، المشاركة السياسية في فلسطين، التشريعات المحلية والفعالية
10. هبة الزيان/ مقال منشور على موقع الأمم المتحدة للمرأة باللغة العربية بعنوان، كيف يمكن لإزالة أنقاض حرب غزة أن تفسح المجال أمام المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.
11. الخطة الوطنية الثانية، المرأة والسلام والامن في فلسطين، وزارة شؤون المرأة، دولة فلسطين، أكتوبر 2020
12. مجموعة من التقارير الصادرة عن وزارة الاشغال والإسكان في غزة لحصر أضرار العدوان على غزة منشورة على الموقع الرسمي للوزارة
13. علاء أبو الغيب، ايداء الكرنز، واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل قرار مجلس الأمن 1325، طاقم شؤون المرأة، 2015



المقابلات (تم ترتيب الأسماء ابجدي)

#	الاسم	المسمى/الصفة
6	الدكتورة أمال حمد	وزيرة شؤون المرأة
4	الأستاذ أمين عاصي	مدير عام السياسات والتخطيط وزارة شؤون المرأة- رام الله
3	الأستاذة تغريد جمعة	المديرة التنفيذية، اتحاد لجان المرأة - غزة
2	الأستاذة زينب الغنيمي	مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
5	الأستاذة منى سكيك	مدير عام السياسات والتخطيط في وزارة الأشغال العامة والإسكان- غزة
1	الأستاذة هبة الزيان	مديرة المكتب الفرعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في غزة